- **الجمهورية – الاثنين 28.08.2017**
  - النفط يتراجع مع تضرر صناعة النفط الأميركية من الإعصار "هارفي"

التفاصيل:

النفط يتراجع مع تضرر صناعة النفط الأميركية من الإعصار "هارفي"

تراجعت أسواق النفط بعدما ضرب الإعصار هارفي ساحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة مطلع الأسبوع مما أدى لتوقف العمل في هيوستون وميناءها كما تعطل عدد من المصافي وجزء من إنتاج الخام.

وسجلت أسعار البنزين أعلى مستوياتها في عامين إذ أدت السيول العارمة الناجمة عن الإعصار لإغلاق مصاف على ساحل خليج المكسيك.

وفي أسواق الخام تراجعت العقود الآجلة للخام الأميركي مع إغلاق مصاف أميركية بما قد يقلص الطلب على الخام الأميركي، ونزلت عقود برنت أيضا متخلية عن مكاسبها الناجمة عن إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مطلع الأسبوع.

وهارفي أقوى إعصار يضرب تكساس فيما يزيد على 50 عاما، وأسفر عن مقتل شخصين على الأقل وحدوث سيول عارمة.

وفي أسواق النفط العالمية نزل خام القياس العالمي مزيج برنت سبعة سنتات ما يوازي 0.1% إلى 52.34 دولار للبرميل. وقال تجار إن برنت لقي في وقت سابق دعما من إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مما عطل إمدادات الخام.

- **الشرق الاوسط – الاثنين 28.08.2017**
  - أسعار النفط قد لا تزيد على 60 دولاراً حتى 2020
  - فرنسا تدرس حظر التنقيب عن النفط والغاز في 2040
  - إعصار {هارفي} يعوض خسائر النفط... والذهب يترقب آثار خطابات يلين ودراغي - «ساكسو بنك»: ارتفاع أسعار المعادن الصناعية بشكل أكبر بقيادة الصين

التفاصيل:

أسعار النفط قد لا تزيد على 60 دولاراً حتى 2020

كبرى شركات الصناعة تستعد لـ«سيناريو أقل لمدة أطول»

بالنسبة للدول النفطية التي تعتمد على النفط بصفته مصدرا وحيدا ومهما للدخل؛ هل جاء الوقت لشد الحزام والتعامل مع واقع جديد لأسعار النفط التي لا يبدو أنها سترتفع قريباً؟ يبدو الأمر كذلك.

ورغماً عن كل الجهود التي تقوم بها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض كبار المنتجين المستقلين من خارج المنظمة لإعادة توازن السوق ودعم الأسعار، فإن أسعار النفط يبدو أنها اصطدمت بـ«سقف زجاجي» وقد لا تتجاوز 60 دولاراً بحلول عام 2020.
ولا يزال بعض المتفائلين والذين تمسكوا بتفاؤلهم خلال السنوات الثلاث الماضية، يتوقعون عودة الأسعار وارتفاعها إلى 70 أو 80 دولاراً في عام 2020. والسبب في ذلك يعود إلى توقعهم بعدم قدرة الولايات المتحدة على زيادة إنتاجها، مما يعني أن كمية الزيادة في الطلب على النفط في السنين المقبلة ستتجاوز الزيادة في المعروض.
قد يكون هذا الأمر مقبولاً في السنوات ما بعد 2020، لأن سنة 2020 هي السنة التي تتوقع فيها إدارة معلومات الطاقة الأميركية للإنتاج الأميركي أن يصل إلى ذروته. ويتبعها في ذلك كثير من كبار المصارف وبيوت الاستشارات العالمية.
لكن حتى لا تخدع «أوبك» نفسها ويخدعها غيرها، فإن أسعار النفط ليس من المتوقع لها أن تنمو وتزيد خلال السنوات الثلاث المقبلة حتى 2020. وحتى بعض كبرى شركات النفط العالمية، مثل «رويال دتش شل» و«كونوكو فيليبس» وغيرهما، بدأت تخطط لما يعرف باسم «سيناريو أقل لمدة أطول».
وتحت هذا السيناريو بدأت الشركات النفطية تخطط ميزانياتها على أساس أسعار بين 50 و60 دولاراً للبرميل، بحيث تستطيع مواصلة الاستثمار في الإنتاج إضافة إلى زيادة الأرباح الموزعة والتدفقات النقدية. وتتحسب هذه الشركات من أن تبقى الأسعار عند هذه المستويات خلال الأعوام الخمسة المقبلة.
إلا أن بعض وزراء «أوبك» يتوقعون أن ترتفع الأسعار مستقبلاً مع تراجع الاستثمارات في إنتاج النفط، مع بقاء الأسعار كما هي عليه الآن. لكن الواقع قد لا يكون مثل ما يتصوره بعض هؤلاء الوزراء؛ وإن كانت كل الاحتمالات قائمة حتى الآن بصعود الأسعار أو بقائها كما هي عليه.
ويدعم فرضية بعض وزراء «أوبك» توقعات وكالة الطاقة الدولية هذا العام، حيث قالت إن إمدادات النفط العالمية ربما تجد صعوبة في مواكبة الطلب بعد عام 2020، مع ظهور أثر عامين من نقص استثمارات زيادة الإنتاج، حيث قد تتراجع الطاقة الفائضة لأدنى مستوياتها في 14 عاما مما قد يدفع الأسعار إلى ارتفاع حاد.
وقالت وكالة الطاقة في تقريرها عن التوقعات وتحليل السوق «النفط 2017» الذي يصدر كل 5 سنوات، إن المستثمرين لا يراهنون بشكل عام على ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام في أي وقت قريب... لكن انكماش الإنفاق العالمي في 2015 و2016 وتنامي الطلب يعني أن العالم ربما يواجه «أزمة معروض» إذا لم تحصل مشروعات جديدة على الضوء الأخضر قريبا.
ومع بقاء الطلب على النفط عند مستوى ثابت في حدود 1.2 إلى 1.4 مليون برميل يوميا خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، فإن الطلب قد لا يكون كافياً لامتصاص كل الزيادة في المعروض النفطي الذي يزداد.
وإلى جانب احتمالية بقاء الطلب جامداً عند مستوياته نفسها، فيما يلي 5 أسباب تدعم «سيناريو أقل لفترة أطول»:

أولاً: المخزونات النفطية العالية
لا تزال السوق النفطية تصارع منذ 3 سنوات المخزونات النفطية العالية التي أخرت توازن السوق رغم تحسن ميزان العرض والطلب، وميل هذا العام في بعض الفترات إلى العجز بدلاً من الفائض.
ومن المتوقع أن تتوازن السوق في مطلع العام المقبل عندما ينتهي اتفاق «أوبك» والدول خارجها؛ إلا أن احتمالية التوازن في بداية 2018 لا تزال تحوطها بعض الشكوك، خصوصاً مع زيادة الإنتاج من خارج «أوبك».

ثانياً: احتمالية انتهاء اتفاق «أوبك»
تعكف «أوبك» على خفض الإنتاج نحو 1.2 مليون برميل يوميا، بينما تعمل روسيا ومنتجون آخرون

خارج المنظمة على خفض الإنتاج 600 ألف برميل يوميا حتى مارس (آذار) 2018 بهدف دعم أسعار النفط. ولا أحد يستطيع الجزم بأن الاتفاق سيتم تمديده بعد أن ينتهي؛ إلا أن وزراء الطاقة في اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة إنتاج هذه الدول أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستترك كل الخيارات مفتوحة أمامها بخصوص التجديد. وإذا ما انتهى الاتفاق، فهذا يعني عودة 1.8 مليون برميل يومياً من النفط إلى السوق، وهو ما يعني فائضا في المعروض يضغط على الأسعار.

ثالثاً: النفط الصخري الأميركي
أحد أهم العوامل التي ستضغط على أسعار النفط هي قدرة شركات النفط الصخري على زيادة إنتاجها مع أي تحسن في الأسعار، وبالتالي إعادة إغراق السوق بالنفط. وقبل عام 2015 كانت هذه الشركات تحتاج إلى ما بين 70 و80 دولاراً لمواصلة إنتاجها، أما في السنتين الأخيرتين فهذا المستوى نزل إلى ما بين 50 و60 دولاراً مع خفض التكاليف وتحسين كفاءة الحفر اللذين طبقتهما هذه الشركات.
وبقاء النفط عند 50 دولاراً يعني أن الإنتاج سيزيد ببطء كما هو واضح هذا العام، أما مستويات فوق 60 دولارا فستدفع بكميات أكبر. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يزيد إنتاج النفط الصخري 1.4 مليون برميل يوميا بحلول 2022 حتى إذا استمرت الأسعار قرب مستوياتها الحالية عند 60 دولارا للبرميل. وإذا ارتفعت الأسعار إلى 80 دولارا للبرميل فسيزيد إنتاج الخام الخفيف الصخري نحو 3 ملايين برميل يوميا خلال 5 سنوات. وإذا بقيت الأسعار قرب 50 دولارا، فإن إنتاج النفط الصخري ربما يهبط من أوائل العقد المقبل كما تقول الوكالة.

رابعاً: ليبيا ونيجيريا
أصبحت ليبيا ونيجيريا رقماً صعباً في ميزان العرض في السوق. فرغم تذبذب إنتاج هاتين الدولتين بسبب المشكلات الأمنية والاعتداءات على منشآتها النفطية في السنوات الأخيرة، فإن لدى ليبيا ونيجيريا القدرة على ضخ مليون برميل يومياً إضافية على الأقل متى ما عاد إنتاجهما إلى وضعه الطبيعي. وتنتج ليبيا حالياً مليون برميل يومياً وتستهدف 1.6 مليون برميل يومياً العام المقبل، فيما تنتج نيجيريا 1.5 مليون برميل يومياً وتريد العودة لمستواها السابق عند 2.2 مليون برميل يومياً. وتم استثناء ليبيا ونيجيريا من اتفاق خفض الإنتاج الأخير رغم عضويتهما في «أوبك» نظراً لظروفهما السياسية والاقتصادية الصعبة.

خامساً: برامج زيادة الطاقة الإنتاجية في كثير من الدول
تجري كثير من الدول برامج لزيادة طاقتها الإنتاجية، فهناك العراق الذي ينوي رفع طاقته نصف مليون برميل يومياً بنهاية 2017. وهناك الإمارات التي تنوي رفع طاقتها إلى 3.5 مليون برميل يومياً بحلول 2020، وهناك برامج مماثلة في الكويت التي تنوي الوصول إلى 4 ملايين برميل يومياً في 2020، من مستوى 3.15 مليون الآن. وسيأتي جزء منها بعد عودة الإنتاج في المنطقة المحايدة المقسومة مع السعودية. وهناك دول خارج «أوبك» مثل روسيا وكازاخستان والبرازيل وكندا كلها تعمل على رفع طاقتها الإنتاجية حتى 2020.

فرنسا تدرس حظر التنقيب عن النفط والغاز في 2040
يدعو الوزير الفرنسي للانتقال البيئي نيكولا أولو، إلى وقف استخراج المحروقات في فرنسا بحلول عام 2040، على ما أوردت صحيفة لوموند في عددها الصادر أمس الأحد. وذكرت الصحيفة أنه تم تقديم مشروع قانون يوم الأربعاء الماضي إلى المجلس الوطني للانتقال البيئي للحصول على

رأيه، على أن يعرض على مجلس الوزراء في 6 سبتمبر (أيلول) المقبل.
وكان الوزير الفرنسي أبدى في نهاية يونيو (حزيران) المقبل عزمه على تقديم هذا النص في الخريف دون أن يوضح مضمونه. وبحسب الصحيفة الفرنسية، فإن مشروع القانون ينص على «حظر كامل للتنقيب عن المحروقات غير التقليدية، أي الغاز والنفط الصخريين، إنما كذلك هيدرات الميثان الموجود في عمق البحار أو تحت التربة الدائمة الصقيع».
في المقابل، فإن المحروقات الموجودة داخل طبقات الفحم مستثناة من هذا الحظر «لأسباب أمنية» ومن أجل «حماية البيئة» بحسب الصحيفة الفرنسية. ولم يشأ مكتب أولو التعليق على هذه المعلومات في اتصال هاتفي أجرته معه وكالة الصحافة الفرنسية أمس.
وكان قانون 13 يوليو (تموز) 2011 تصدى لإنتاج الغاز والنفط الصخريين، من خلال حظر عمليات التصديع المائي، تاركا الباب مفتوحا للتقنيات البديلة لاستخراج المحروقات. أما القانون الجديد، فسيحظر التنقيب عن المحروقات غير التقليدية «بأي تقنية كانت» بحسب الصحيفة.
وفيما يتعلق بالنفط والغاز التقليديين، فإن مشروع القانون ينص اعتبارا من تاريخ نشره على وقف السماح بعمليات التنقيب، مع عدم إصدار أي إذن جديد، بما في ذلك للطلبات الجاري النظر بشأنها، وكذلك على عدم تمديد امتيازات الاستخراج الجاري العمل بها، وفق الصحيفة.

إعصار {هارفي} يعوض خسائر النفط... والذهب يترقب آثار خطابات يلين ودراغي - «ساكسو بنك»: ارتفاع أسعار المعادن الصناعية بشكل أكبر بقيادة الصين

أولي هانسن رئيس «استراتيجية السلع» لدى «ساكسو بنك»
أشار تقرير اقتصادي أمس يتناول أسواق السلع الأساسية في العالم إلى أن قطاع الطاقة شهد تداولات مستقرة، حيث ساعد ارتفاع أسعار البنزين، جرّاء المخاوف من إعصار «هارفي» على الساحل الأميركي، في التعويض عن الخسائر الصغيرة التي تكبّدتها أسعار النفط الخام. بينما اتسمت تداولات المعادن الثمينة بالهدوء، وسعى الذهب لتخطي المقاومة الرئيسية بانتظار التأثيرات اللاحقة للاجتماع السنوي لمسؤولي البنوك المركزية في «جاكسون هول» بولاية وايومينغ الأميركية.
وكان مكتب السلامة والبيئة بالولايات المتحدة أوضح أول من أمس أن نحو 25 في المائة من إنتاج النفط بخليج المكسيك توقف بسبب الإعصار «هارفي». وتوازي النسبة نحو 428 ألف برميل من النفط يوميا، من إجمالي نحو 1.75 مليون برميل تضخ كل يوم من المنطقة. كما أشار المكتب إلى أن «هارفي» تسبب في وقف نحو 26 في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي بخليج المكسيك، أي ما يساوي نحو 835 مليون قدم مكعبة يوميا.
ويرى أولي هانسن، رئيس «استراتيجية السلع» لدى «ساكسو بنك»، في تقرير صدر أمس حول السلع، أن «معظم التداولات تركزت من جديد على المعادن الصناعية، وبقيادة الزنك والألمنيوم، حيث لامس مؤشر (بلومبيرغ) للمعادن الصناعية أعلى مستوياته منذ ديسمبر (كانون الأول) عام 2014، وارتفع الآن في 8 من الأسابيع العشرة الماضية. كما ارتفعت أسعار البنزين مع شروع المصافي على ساحل خليج المكسيك في إيقاف عملياتها قبيل وصول إعصار (هارفي) الذي كان متوقعا مساء الجمعة. وارتفعت أسعار فول الصويا والقطن استناداً إلى المخاوف من احتمال ترافق أول إعصار يضرب سواحل تكساس منذ عقد مع زخات مطرية غزيرة تصل إلى متر في المناطق الأكثر تضرراً».
وأشار هانسن في تحليله إلى أن أسعار السكر انتعشت مع تراجع أحد الصناديق قصيرة الأجل، استجابة للأخبار التي مفادها أن الحكومة البرازيلية ستفرض ضريبة بنسبة 20 في المائة على واردات الإيثانول التي تتخطى الحصة السنوية. وقد يدعم ذلك الإنتاج المحلي من الإيثانول، مما يحوّل قصب السكر بعيداً عن إنتاج مواد التحلية. بينما في شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي،

وصلت العقود الآجلة لتداولات الذرة بمجلس شيكاغو للتجارة، خصوصا القمح، إلى أدنى مستوياتها قبل أن تدعم صفقات المقايضة عملية انتعاش من ظروف الإفراط في البيع. وانتعش الفارق بين أسعار القمح والذرة بعد انهياره الشهر الماضي.

- تحركات الصين تقود زيادة المعادن

وأشار التحليل إلى أن ازدياد وتيرة ارتفاع أسعار المعادن الصناعية أدى إلى دفع الصين نحو الاكتتاب على مزيد من أسهمها. وشكلت المساعي الصينية لإغلاق مصانع الصهر ذات مستويات التلوث المرتفعة للحد من تلوث الهواء، الدافع وراء الزيادة المفاجئة لأسعار المعادن طيلة شهر، وليس أقلها الألمنيوم والزنك. وقد ساعد الجمع بين تخفيض حجم العرض وتصاعد مستوى الطلب في إطلاق موجة مضاربة في بورصات العقود الآجلة في الصين وحول العالم.

ويقول رئيس «استراتيجية السلع» لدى «ساكسو بنك»: «تنتشر عمليات التداول التي تتسم بقدر كبير من المضاربة في الصين؛ واضطر المشرّعون مرة أخرى للتدخل واتخاذ التدابير المناسبة، مثل تقليص حدود المراكز والهوامش الأعلى للقضاء على التعاملات المضاربة، وتشجيع المستثمرين على توخي الحيطة والحذر والتصرف بعقلانية. بينما نجح النحاس في الاستفادة من الارتفاع ولامس أعلى مستوياته منذ عامين تقريباً على التبادلات في نيويورك ولندن. وأصبحت الصناديق المضاربة على الأسعار الأكثر ارتفاعاً في النحاس عالي الجودة الآن أكثر انكشافاً منذ أن بدأت السجلات في عام 2006».

- البنزين يعوض خسائر النفط

وعلى مدار الشهر الماضي، حافظ ارتفاع حجم الإنتاج وانخفاض مستوى المخزونات على أسعار «خام غرب تكساس الوسيط» حول 48.50 دولار للبرميل. وحتى الآن خلال شهر أغسطس (آب) الحالي، ضاق نطاق التداولات ليتراوح حول 48.50 دولار للبرميل بالاتجاه التصاعدي والمتوسط المتحرك لمدة 50 يوماً نحو الاتجاه الهبوطي، ليصل حالياً إلى 46.70 دولار للبرميل. ومع اقترابنا من شهر سبتمبر (أيلول)، تبدو ثنائية «المخاطرة - المكافأة» متحيزة بشكل متزايد نحو الجانب الهبوطي. ويمكن أن يدفع التحول نحو الاتجاه التصاعدي الأسواقَ نحو إعادة النظر في سعر 50 دولارا للبرميل، مما قد يؤدي إلى زيادة أنشطة التحوط من المنتجين الأميركيين، فيما قد تنطوي مخاطر التحول نحو الاتجاه الهبوطي على مخاطر قد تسبب موجة بيع رابعة من الصناديق التي تحتفظ بأكبر قدر من صافي العقود على المدى البعيد في «خام برنت» و«خام غرب تكساس الوسيط» منذ 14 مارس (آذار)، بحسب التقرير، الذي أكد أنه «ينبغي أيضا النظر في السلوكيات الموسمية؛ حيث تظهر ذروة السوق عادة خلال الأسبوع الأول من سبتمبر قبل دخول السوق إلى موسم الطلب المنخفض. وبناء على هذا الافتراض، تتجلى أكبر المخاطر في تدهور التوقعات من فنزويلا وفرض عقوبات أميركية تهدف إلى معاقبة الحكومات، فيما يواصل الرئيس نيكولاس مادورو تقويض حق الشعب الفنزويلي في تقرير مصير البلاد. ويمكن لأي عمل يحد من قدرة فنزويلا على تصدير النفط الخام أن يوفر بعض الدعم على المدى القصير».

- الذهب يستقر منتظراً المؤشرات

وفي ما يتعلق بالمعادن الثمينة، خاض الذهب أسبوع تداولات هادئة الأسبوع الماضي لم تخل من التوتر في نطاق ضيق نسبياً بين 1280 و1295 دولارا للأونصة (الأوقية). وقد أدى الإخفاق حتى الآن في تحقيق خرق مستدام فوق أعلى المستويات للعام إلى تشكيل حالة من التخوف لدى صناديق التحوط والمتداولين من إمكانية إطلاق عملية تصحيح بعد ذلك.

ورغم ذلك، فإن هانسن يرى أنه «حتى الآن، حظيت السوق بالدعم المعتاد تقريباً، الذي وفرته البيانات والتصريحات التي أطلقها الرئيس الأميركي. وقد ساعدت تهديدات ترمب بتعطيل عمل الحكومة - ما لم يتم إيجاد الأموال الكافية لبناء الجدار الحدودي مع المكسيك - في إعاقة انتعاش المخزونات وأسعار الدولار».

ويتابع أنه «في الاجتماع السنوي لمسؤولي البنوك المركزية في جاكسون هول بولاية وايومينغ يوم الجمعة، لعبت الكلمات التي ألقتها جانيت يلين، رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي، دوراً مهماً في الحفاظ على تحديد نطاق

أسعار الذهب، وتترقب السوق الأدلة على وتيرة التشديد النقدي في الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو. ولا تزال النظرة الفنية للذهب واضحة جداً. ومن المرجح أن يؤدي حصول اختراق مستدام للأسعار فوق عتبة 1295 دولارا للأونصة إلى ارتفاعها بشكل أكبر وفوري، فيما قد ينطوي حصول اختراق أقل من الاتجاه التصاعدي منذ يوليو (تموز) الماضي إلى مخاطر تدفع نحو تخفيض جديد للعقود طويلة الأجل، مما ينعكس سلباً على الأسعار».
وأشار التقرير إلى أن الأسواق حافظت على مستوى جيد خلال الأسبوع الماضي رغم فشلها في الارتفاع، مما يشير إلى رغبة المستثمرين في مواصلة البحث عن التنويع، وفي بعض الحالات، التوجه نحو الملاذ الآمن وسط الشكوك بشأن اتجاه فئات الأصول الأخرى، والأسهم، بشكل ملحوظ. وتأتي أكبر المخاطر المحتملة على التوجه التصاعدي للذهب من ارتفاع تداولات الشراء باليورو بالمقارنة مع الدولار. وأي تخفيض في هذه الرهانات يمكن أن يعزز أسعار الدولار، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المعادن الثمينة.
وقال هانسن إنه يمكن أن يؤدي التحرك فوق مستوى 1295 دولارا للأونصة إلى رؤية الذهب مستهدفاً أعلى مستوياته في الولايات المتحدة بعد الانتخابات الرئاسية، وهو 1337 دولارا للأونصة. وتحت عتبة 1280 دولارا للأونصة، قد تشير مستويات التصحيح الفنية إلى 1264 دولارا للأونصة، تليها 1253 دولارا للأونصة.

- **الشرق الاوسط – الاثنين 28.08.2017**
  - توقيع 3 اتفاقيات نفطية استكشافية جديدة في مصر
  - اقتصاد «الألغاز» البريطاني يبحث عن الخروج من «خانة الارتباك» - تجاوز بسلاسة الصدمة الأولى لتصويت «بريكست» ... والآن يفقد زخمه مع غموض المفاوضات

التفاصيل:

توقيع 3 اتفاقيات نفطية استكشافية جديدة في مصر
وقع المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية المصري، 3 اتفاقيات جديدة للبحث عن البترول والغاز في صحراء مصر الغربية بين كل من الهيئة المصرية العامة للبترول وشركتي «أباتشى» و«ميرلون» الأميركيتين، باستثمارات حدها الأدنى نحو 79 مليون دولار، و41 مليون دولار منحاً، وذلك لحفر 17 بئراً استكشافية جديدة للبحث عن البترول والغاز.
وقع الاتفاقيات مع وزير البترول، المهندس عابد عز الرجال رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول، وديفيد تشي نائب رئيس ومدير عام شركة أباتشي بمصر، والجيولوجي ماجد عبد الحليم مدير شركة ميرلون.
وأفاد بيان لوزارة البترول، أمس، بأن قيمة استثمارات الاتفاقيتين الأولى والثانية مع شركة أباتشي في منطقة امتياز شمال غربي رزاق بالصحراء الغربية تبلغ نحو 61 مليون دولار، ومنطقة امتياز جنوب علم الشاويش بالصحراء الغربية باستثمارات 12 مليون دولار، والاتفاقية الثالثة مع شركة ميرلون في منطقة امتياز الفيوم بالصحراء الغربية باستثمارات 6 ملايين دولار. وأكد الوزير المصري عقب التوقيع أن استراتيجية الوزارة تستهدف جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجال البحث عن البترول والغاز، بما يسهم في استغلال الاحتمالات البترولية والغازية التي تتمتع بها البلاد في عدة مناطق.

وأشار الملا إلى أن مصر شهدت في أعقاب ثورة 30 يونيو (حزيران) تدفقاً استثمارياً كبيراً من شركات البترول العالمية، من خلال إبرام اتفاقيات جديدة أو تعزيز استثماراتها في مشروعات تنمية الحقول المكتشفة، مما أدى إلى تحقيق اكتشافات مهمة وواعدة، خصوصاً في منطقة البحر المتوسط.
ولفت الوزير إلى أن قطاع البترول نجح في إبرام 79 اتفاقية جديدة للبحث عن البترول والغاز خلال تلك الفترة وحتى الآن، باستثمارات حدها الأدنى نحو 15.3 مليار دولار، مشدداً على أن قطاع البترول يولي أهمية للإسراع بالإجراءات اللازمة لصدور الاتفاقيات الجديدة وإبرامها لسرعة وضعها موضع التنفيذ من خلال إيجاد الوسائل التي تدعم تحقيق هذا الهدف ضمن مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول.
وأضاف وزير البترول المصري أن الشركات الأميركية تعد شريكاً مهماً ولاعباً أساسياً في إنتاج البترول والغاز في مصر، وأن منطقة الصحراء الغربية تمثل إحدى أهم المناطق التي تحظى بإقبال الشركات الأميركية على الاستثمار فيها، مما أسهم في استمرار تحقيق نتائج متميزة للنشاط البترولي في تلك المنطقة.
ويذكر أن شركة أباتشي سبق أن رصدت مليار دولار استثمارات خلال العام المالي الماضي 2016 - 2017، بحسب ما قاله الوزير خلال لقائه مع وفد من الشركة في أبريل (نيسان) عام 2016. وهو ما يرفع إجمالي استثمارات أباتشي خلال فترة عملها بمصر وحتى نهاية عام 2016 إلى أكثر من 12 مليار دولار في 23 منطقة امتياز، منها 20 منطقة منتجة. أما «ميرلون»، فتعمل في مصر منذ أوائل الثمانينات، وتقع جميع أصول الشركة من النفط والغاز حالياً في منطقة امتياز الفيوم في الصحراء الغربية.

اقتصاد «الألغاز» البريطاني يبحث عن الخروج من «خانة الارتباك» - تجاوز بسلاسة الصدمة الأولى لتصويت «بريكست» ... والآن يفقد زخمه مع غموض المفاوضات
«اقتصاد المملكة المتحدة في حالة أسوأ مما يبدو، متوجها إلى شبه الركود»؛ هكذا استهلت شركة «يو بي إس» السويسرية للخدمات المالية تقريرها عن الاقتصاد البريطاني الذي نشر منذ أيام قليلة، موضحا أن هناك تراجعا ملحوظا في المؤشرات الاقتصادية منذ بداية العام، وتوقعت أن يتوجه الاقتصاد البريطاني نحو «المنطقة الصفرية» في المستقبل القريب.
ويأتي التحليل المتشائم بعد أيام من صدور تقرير مجموعة من الاقتصاديين المؤيدين للخروج من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك باتريك مينفورد من جامعة كارديف، يشير إلى توقعاتهم بأن ترك سوق الاتحاد والاتحاد الجمركي الموحد سيضيف 135 مليار إسترليني (173 مليار دولار) إلى الاقتصاد البريطاني، فضلا عن انخفاض الأسعار عن طريق فتح التجارة الحرة العالمية وتحفيز المنافسة.
لكن على عكس تلك النظرة الموغلة في التفاؤل، قالت مونيك أويوترا، المحللة الاقتصادية، لـ«الشرق الأوسط»: إن «المملكة المتحدة ستفقد ما يصل إلى 30 في المائة من إجمالي تجارتها بعد ترك الاتحاد الأوروبي».
ومن المرجح أن يفقد الاقتصاد البريطاني زخمه في النصف الثاني من العام الحالي... ووفقا لمسح قامت به «الشرق الأوسط»، فإن بنك إنجلترا قد يخيب آمال أولئك الذين يرغبون في رفع أسعار الفائدة. ورغم أن الاستطلاع أكد تعافي الاقتصاد البريطاني في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام، فإن هناك بعض الإشارات المتشائمة على المدى القصير. ووسط الاضطراب الكبير الذي يعانيه الاقتصاد البريطاني والسياسات بشكل عام، في ظل الغموض المتزايد حول تبعات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، فإن نتائج البيانات الاقتصادية تأتي ممتزجة بدورها على نحو يزيد من هذا

الغموض.
وأشار مسح لـ«ماركيت» أول الشهر الماضي، إلى انخفاض في جميع شركات الخدمات البريطانية إلى أدنى مستوى لها في أربعة أشهر، وذلك عن شهر يونيو (حزيران) الماضي، أي بعد عام واحد بالتمام والكمال من استفتاء «بريكست». في حين أظهرت بيانات رسمية في وقت سابق الأسبوع الماضي أن بريطانيا سجلت على نحو غير متوقع أول فائض في الميزانية في شهر يوليو (تموز) من أي عام منذ 2002. وهو نبأ سار لوزير المالية فيليب هاموند في سنة مالية ما زالت تبدو صعبة على الحكومة.
وقال مكتب الإحصاءات الوطنية - نقلا عن بيانات لا تشمل البنوك التي تسيطر عليها الدولة: إن الفائض في يوليو الماضي بلغ 184 مليون جنيه إسترليني (236 مليون دولار) مقارنة مع عجز 308 ملايين جنيه في العام الماضي. وتلقى الفائض دعما من زيادة 10.6 في المائة على أساس سنوي في عائدات ضريبة الدخل من الأفراد في يوليو، وهو الشهر الذي يشهد عادة ارتفاعا في مثل هذه العوائد.
لكن السنة بأكملها تبدو أقل إشراقا من حيث النتائج، حيث تسبب التصويت لصالح «بريكست» في العام الماضي في ارتفاع التضخم وتكاليف الاقتراض، وأدى إلى تباطؤ النمو منذ بداية العام الحالي. وعادة ما يكون يوليو شهرا قويا لإيرادات ضريبة الشركات أيضا، على الرغم من تراجعها بشكل طفيف في العام الحالي مقارنة بمستواها قبل عام.
وهاموند غير ملتزم بضبط الميزانية حتى منتصف العقد المقبل، وهو ما يمنحه بعض المرونة لإبطاء وتيرة خفض العجز الراهنة «إذا ما اقتضى الأمر» لدعم الاقتصاد أثناء إتمام عملية خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي. وقال متحدث باسم وزارة المالية: إن بيانات يوليو تظهر أن الحكومة تحرز «تقدما جيدا» نحو أهدافها الخاصة بالموازنة، لكن الدين العام لا يزال شديد الارتفاع.
وفي أفضل سيناريو لمؤسسة «بي دبليو سي» الاقتصادية الدولية، فإن النمو في المملكة سيتباطأ إلى نحو 1.5 في المائة في 2017 و1.4 في المائة في 2018، متأثرا بتباطؤ النمو في الإنفاق الاستهلاكي، يقابله بعض الارتفاع في صادرات المملكة المتحدة والاستثمار العام، وأرجعت «بي دبليو سي» التأثير السلبي إلى الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.
وفي محاولة لفك شفرات لغز الاقتصاد البريطاني، تناقش «الشرق الأوسط» حال مختلف العوامل والقطاعات الكبرى التي تؤثر في وتتأثر بالاقتصاد بشكل عام؛ سعيا لفهم الوضع الحالي، ومحاولة استشفاف ما هو قادم.
على المستوى العام، حقق الاقتصاد البريطاني أداءً مستقرا في عام 2016، وسجل ثاني أسرع معدل نمو بين اقتصادات مجموعة السبعة الصناعية الكبرى، وكان النمو في الأشهر الستة التي تلت استفتاء «بريكست» أقوى كثيرا مما كان يخشى البعض قبله، وبخاصة مع توقعات وزارة الخزانة أن يقود التصويت إلى ركود.
وعلى مدى العام الماضي، واصل قطاع الخدمات التوسع بقوة، في حين كافح قطاعا البناء والتصنيع، ونما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2017 بنحو 0.3 في المائة على أساس ربع سنوي، وتوسع حجم الاقتصاد مقارنة مع الذروة قبل الانكماش بنحو 8.1 في المائة، لتبلغ نسبة التغير السنوي 2.3 في المائة.
وكان هذا أبطأ انتعاش في مستويات الإنتاج منذ عام 1920، وحقق الاقتصاد البريطاني المعدل نفسه الذي حققه في الربع الأول من 2013. ويذكر أن معدل النمو المذكور سابقا كان مؤشرا إيجابيا على قوة الاقتصاد البريطاني؛ ما جنبه مخاوف الوقوع في «الركود الثالث» في الألفية الجديدة، وبعد أقل من خمس سنوات فقط من بداية التعافي من «الركود الثاني» الذي أعقب الأزمة العالمية، حيث عاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى معدلات ما قبل الركود في الربع الثاني من عام 2015.
وظل النمو الاقتصادي أفضل مما كان متوقعا في النصف الثاني من 2016، ليبدأ سلسلة من التراجعات «النسبية» في 2017، فضلا عن ارتفاع التضخم المدفوع بانخفاض قيمة الإسترليني الذي يضغط على دخل الأسر ويقلل من الإنفاق الاستهلاكي الذي كان المحرك الرئيسي للنمو

الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. ويتوقع مكتب الموازنة أن يحقق الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة 2 في المائة العام الحالي، و1.6 في المائة العام المقبل... لكن لا يمكن إغفال حقيقة أن خبراء مكتب الموازنة توقعوا أيضا تباطؤ معدلات النمو في النصف الثاني من 2016 بعد الاستفتاء، لكن توقعاتهم تلك خابت وعلى عكس ما حققه الاقتصاد، والذي كان أقوى من المتوقع. وتظل توقعات المكتب للعامين الحالي والمقبل تقع في خانة التباطؤ، حيث تؤخر معظم الشركات خططها الاستثمارية وتضغط معدلات التضخم على الدخل الأسري، في حين توقعت «الشرق الأوسط» في تحليلات أعقبت «بريكست» أن قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي سيؤثر على النمو على المديين المتوسط والطويل، وليس القصير.

كان تخفيض الإنفاق العام موضوعا رئيسيا منذ عام 2010... لكن الحكومة لا تزال تكافح من أجل سد العجز قي الميزانية في المملكة المتحدة. وعرقل ذلك استمرار ضعف الإيرادات الضريبية. ولا يزال عبء الديون المتراكمة أعلى من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم تحسن العائدات الضريبية؛ فإنها تظل متواضعة بالنظر إلى قوة الانتعاش. وتعتبر التحركات في أسواق السندات والعملات مقياسا لتوقعات المستثمرين بشأن الآفاق الاقتصادية للبلاد، حيث إن بيع السندات من خلال مكتب «إدارة الديون» هو الطريقة الرئيسية التي تقترض بها الحكومة البريطانية الأموال لتمويل الفجوة بين ما تنفقه والأموال التي تتلقاها.

ومع ارتفاع الأرباح التي تطالب بها الأسواق لإقراض الأموال (تمويل العجز)، يصبح هذا التمويل أكثر تكلفة على الحكومات.

وفي ظل تلك النظرية، تستطيع المملكة المتحدة «حاليا» الاقتراض بقدر أكبر من الحرية بسبب انخفاض التكلفة (العائد على السندات)، الأمر الذي يخفف الضغط على المالية العامة، وهو أمر يعكس في ذات الوقت أن بإمكان بنك إنجلترا تخفيض سعر الفائدة في وقت قريب.

وانخفض الإسترليني بشكل ملحوظ منذ التصويت على «بريكست»، ولامس في بعض الأحيان أدنى مستوى له في 30 عاما مقابل الدولار، لكن ذلك الأمر لم يلبِ رغم ذلك «رغبات» سابقة للمصدرين البريطانيين.

وفي فترات سابقة، حين كان الإسترليني في أوج قوته أمام الدولار لدرجة أنه وصل في أغسطس (آب) 2007 إلى مستوى 2.11 دولار، كان المصدرون البريطانيون يشتكون من أن قوة الإسترليني تقلص من تنافسية منتجاتهم، وطالبوا آنذاك بتدخل السلطات البريطانية لخفض قيمة العملة... إلا أن انخفاض مستوى الإسترليني حاليا لا يخدم بشكل كبير التصدير البريطاني، ولن يسفر عن قفزة فجائية في مستويات التصدير؛ أولا نظرا لكون الإسترليني لا يزال «عملة قوية»، حتى وإن فقد بعض مكاسبه، وثانيا لأن ظروف التجارة العالمية في أعقاب الأزمة لم تعد تتأثر فقط بقوة العملة.

وانخفض الجنيه الإسترليني أيضا بشكل حاد مقابل اليورو، ولكن الخروج البريطاني يخلق أيضا مخاطر على منطقة العملة الموحدة، لكن الانخفاض كان أقل من مقابل الدولار.

وكان تراجع معدل البطالة «السريع» في المملكة المتحدة واحدا من قصص النجاح الاقتصادي الرئيسية خلال العام الماضي، مدفوعا بتوسع في العاملين بـ«دوام جزئي» و«العاملين لحسابهم الخاص»، لكن وتيرة التحسن قد تباطأت بشكل ملحوظ، فقد انخفضت «الأجور الحقيقية» بنحو 8 في المائة منذ بداية الأزمة المالية، ولكن يظل التعافي بطيئا.

ووصل معدل البطالة إلى 4.4 في المائة وفقا لأحدث بيانات مكتب الإحصاءات الوطني، وانخفض معدل البطالة على مدى العاميين الماضيين من مستوى 8 في المائة الذي حققه في يناير (كانون الثاني) 2013، غير أن وتيرة الانخفاض قد تباطأت، ووصل معدل التشغيل 75.1 في المائة، في حين ارتفع الدخل الأسبوعي بنحو 2.1 في المائة في الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو الماضي. وبعد «طفرة قصيرة»، تباطأ متوسط معدل الأجور السنوية على الرغم من أنه لا يزال يرتفع بشكل أسرع من التضخم؛ الأمر الذي يعطي دفعة لـ«الأجور الحقيقية» بعد خمس سنوات من الانكماش. في حين يقترب عدد العاملين إلى مستويات قياسية بنحو 32 مليون شخص في 16 أغسطس الحالي.

وكانت الإنتاجية طول عقود كثيرة قبل الأزمة المالية تنمو بوتيرة ثابتة، لكن الإنتاجية البريطانية منذ الأزمة مثلت «كعب أخيل» الذي عوق تعافي الاقتصاد البريطاني بشكل جيد، سواء جرى قياس الإنتاجية على مستوى «المدخلات والمخرجات» أو «المخرجات لكل عامل» أو «المخرجات قياسا لساعات العمل» أو «كفاءة كل من اليد العاملة ورأس المال المستخدم»، فمنذ الأزمة المالية فشلت الإنتاجية في التعافي؛ مما تسبب في ارتباك مسؤولي بنك إنجلترا ومكتب الموازنة.
ومنذ تصويت «بريكست»، كان هناك تأثير للتراجع الحاد في قيمة الإسترليني، وأصبحت الواردات أكثر تكلفة... ويتوقع بنك إنجلترا أن يستمر التضخم في الارتفاع.
وعلى مدار الأعوام القليلة الماضية انخفض معدل التضخم بشكل «استثنائي»، مدفوعا إلى حد كبير بانخفاض أسعار النفط وقوة الجنيه الإسترليني وانخفاض تكلفة الواردات والتخفيضات التنافسية؛ وكلها عوامل صبت في مصلحة الأسر.
ومنذ أكثر من عام، يتوقع الخبراء أن يبقى مؤشر التضخم منخفضا، قبل أن يبدأ في الارتفاع الحاد.
وقد وصل معدل التضخم بالفعل في سبتمبر (أيلول) الماضي إلى 1 في المائة، وذلك للمرة الثانية بعد تراجعه إلى المعدل ذاته في نوفمبر (تشرين الثاني) 2014. وكان المؤشر قد تراجع إلى «انكماش وجيز» في أبريل (نيسان) 2015، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من نصف قرن، لكنه وصل في يوليو الماضي إلى 2.6 في المائة على أساس سنوي.
وأدى انخفاض أسعار النفط في الأعوام السابقة إلى انخفاض تكاليف المدخلات بالنسبة للمصنعين، لكن مع إسترليني «أضعف» الآن بدأت التكاليف في الارتفاع، وكان العامل الكبير الذي أدى إلى تراجع التضخم انخفاض الأسعار في المتاجر، وقام معظم تجار التجزئة بتغطية انكشاف الإسترليني.
قبل تصويت المغادرة، كان الحديث الوحيد الدائر في الأوساط الاقتصادية البريطانية يتمحور حول «متى يحين أول ارتفاع لأسعار الفائدة؟»... ولكن السؤال الآن تحول إلى «كيف يمكن لبريطانيا أن تتخلى عن معدلات فائدة منخفضة؟». ومع ذلك، يواجه بنك إنجلترا مهمة صعبة، فهو في حاجة إلى التوازن بين الرغبة في دعم الاقتصاد، مع ضمان أن يظل التضخم تحت السيطرة، ووصلت أسعار الفائدة حاليا إلى 0.25 في المائة.
دائما ما كان الإنفاق الاستهلاكي إحدى القوى الدافعة للانتعاش في المملكة المتحدة، لكن لا تزال هناك مخاوف بشأن أساس هذا الإنفاق، إذا ما كان الناس «يستغلون مدخاراتهم» أو «يحصلون على قروض»؛ نظرا لأن الأمر الأخير سيسبب مشاكل مستقبلية.
ووصل معدل مبيعات التجزئة في يوليو الماضي على أساس سنوي إلى 1.3 في المائة، في حين بلغت موافقات الرهن العقاري في يونيو الماضي 64.68 ألف موافقة. وشهدت مبيعات التجزئة نموا قويا مدعومة بانخفاض أسعار الفائدة والتضخم. وانخفضت ثقة المستهلكين بشكل حاد في أعقاب التصويت، لكنها تعافت بسرعة إلى مستويات ما قبل التصويت... في حين لا تزال موافقات الرهن العقاري أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة.
ويعد قطاع الخدمات هو القوة الحقيقية للاقتصاد البريطاني، وهو ما يمثل نحو 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي... وهي واحدة من أجزاء الاقتصاد القليلة التي تجاوزت ذروة ما قبل الركود، ليصل معدل إنتاج قطاع الخدمات في مايو (أيار) الماضي إلى 2.4 في المائة على أساس سنوي، في حين جاء المعدل الشهري في الفترة نفسها عند 0.2 في المائة، وعلى أساس ربع سنوي 0.7 في المائة.
وعانى القطاع الخدمي مثله مثل بقية القطاعات الاقتصادية البريطانية، ولكن «التدابير الرسمية» أدت إلى استعادة القطاع ذروته بنهاية عام 2011، وذلك في وقت مبكر جدا قبل باقي الاقتصاد... وما زال القطاع مستمرا في التوسع بمعدل «صحي».
وانخفض مسح مديري المشتريات بشكل حاد في أعقاب التصويت لمغادرة الاتحاد الأوروبي، لكنه عاد عقب ذلك سريعا إلى معدلات ما قبل التصويت.
على عكس المعتقد، فإن التصنيع له مكان «رمزي» في الاقتصاد البريطاني... ورغم أهميته، فإن هذه الأهمية انخفضت على مدى عقود. ففي عام 1948 ساهم التصنيع بنحو 36 في المائة من

الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 10 في المائة فقط اليوم، فضلا عن انخفاض عدد العاملين في القطاع بوتيرة أسرع من حصته في الناتج، بينما ساهمت التكنولوجيا في جعل القطاع أكثر إنتاجية لأنه أصبح يركز على سلع ذات قيمة أعلى.
ووصل التغير السنوي في ناتج الإنتاج الصناعي في يونيو 2017 إلى 0.3 في المائة، ومعدل إنتاج الصناعات التحويلية في نفس الفترة إلى 0.6 في المائة على أساس سنوي، ومعدل التغير في الإنتاج الصناعي في يونيو إلى 0.5 في المائة.
ولا يزال الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة يكافح من أجل الانتعاش من الركود السابق، ويبقى متراجعا بنحو 9 في المائة من حجمه قبل الركود. وتبقى الصادرات هي النقطة الرئيسية الضعيفة للتصنيع بعد أن تعرضت للتباطؤ في منطقة اليورو... وعلى العكس، فإن الطلب المحلي «قوي»، لكن الصناعة ككل لا تزال أقل من معدلاتها قبل الركود.
وكان مؤشر مديري مشتريات التصنيع، الذي يدرس مستويات النشاط في القطاع التصنيعي، على «اتجاه نزولي»، متسقا إلى حد ما قبل الاستفتاء مع انخفاض النشاط ككل... ثم انخفض بشكل حاد في أعقابه مباشرة، لكن منذ ذلك الحين انتعش المؤشر مدعوما بارتفاع الطلب على الصادرات بعد انخفاض قيمة الإسترليني.
ويشكل البناء نحو 6 في المائة من الاقتصاد البريطاني، لكنه تراجع بشدة بسبب الركود الذي أعقب الأزمة المالية العالمية، وانكمش بنحو 17 في المائة من الذروة إلى أدنى مستوياته، بعد فترة طويلة من النمو مدفوعا بشكل أساسي من بناء المنازل.
وعاود القطاع الانخفاض مرة أخرى، لكن البيانات لا تزال متقلبة «للغاية»، ووصل التغير السنوي في إنتاج البناء في يونيو الماضي إلى 0.9 في المائة، متراجعا بنحو «سالب 0.1» مقارنة بمايو، وتباطأ إنتاج البناء لأشهر عدة، وتعافى إلى حد ما في الربع الأول من عام 2016، بعد أن انخفض بشكل حاد بعد التصويت وعاود النشاط بشكل حاد أيضا، وبخاصة مع تحسن تسليمات «الطوب»، وهي طريقة أخرى للتأكد من صحة هذه الصناعة.
وأدخلت الحكومة البريطانية الكثير من المخططات واستخدمت الكثير من الضغوط السياسية لتشجيع البنوك على تحسين فرصة الحصول على التمويل للشركات، وذلك على الرغم من أن بيانات بنك إنجلترا تشير إلى انخفاض الإقراض كل شهر منذ عام 2011.
وعاود الإقراض النمو في بداية عام 2016، وبلغ معدل النمو السنوي في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم «سالب 0.9» في المائة، ومعدل النمو السنوي في الإقراض لجميع الشركات 0.3 في المائة، وبلغ الإقراض للشركات غير المالية ما يقرب من 460 مليار إسترليني في يوليو الماضي، و165 مليار إسترليني للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم غير المالية.
وتبقى القروض لجميع الشركات ضعيفة، وفسر محللون ذلك بأن الشركات استفادت من أسعار الفائدة المنخفضة للغاية لتسديد الديون، وخاب أمل «الاستثمار التجاري» بعد النمو القوي وسط الاضطرابات حول الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.
وتمتلك المملكة المتحدة تاريخا من الازدهار في سوق الإسكان الذي يقوده الائتمان، والذي تلاه «أزمة» أسعار المنازل. ويولي المنظمون الآن اهتماما وثيقا لأي علامات قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار «خارج نطاق السيطرة».
ومنذ الصيف الماضي هدأت معظم الأسواق، لكن الأسعار لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه قبل بضع سنوات، وبلغ التغير السنوي في متوسط أسعار المنازل في مارس (آذار) الماضي نحو 9 في المائة، وعلى أساس شهري بلغ 2.9 في المائة، ومنذ صيف 2016 ارتفعت أسعار المنازل بشكل أسرع مما كان يعتقد سابقا.

- **الشرق – الاثنين 28.08.2017**
  - اسواق النفط تترقب تداعيات إعصار "هارفي" وسط ضغوط على المعروض

التفاصيل:

اسواق النفط تترقب تداعيات إعصار "هارفي" وسط ضغوط على المعروض

أكد تقرير لوكالة بلاتس الدولية أن شركات النفط والغاز على ساحل خليج تكساس استعدت بشكل جيد لوصول إعصار هارفي، مشيرة إلى إغلاق ما يقرب من 900 ألف برميل يوميا من سعة مصافي التكرير إلى جانب إغلاق الموانئ والمحطات في المنطقة أمام حركة مرور السفن.

وذكر التقرير الدولي أنه مع إغلاق ميناءي كوربوس كريستى وهوستن على ساحل خليج تكساس الرئيس أمام حركة مرور السفن ستتأخر واردات وصادرات المنتجات الخام والمكررة منوها إلى أنه من المتوقع أن يضعف إعصار هارفي إلى مستوى عاصفة استوائية تدريجيا ولكنه سيبقى أيضا في المنطقة حتى منتصف الأسبوع المقبل، ومن غير المحتمل أن تفتح الموانئ حتى ذلك الحين.

وأفاد التقرير بقيام بعض مشغلي النفط والغاز بإخلاء المنصات والحفارات في حين أغلق المشغلون البريون ما يصل إلى مئات الآبار في شركة إيجل فورد شيل في جنوب تكساس، مشيرا إلى أن ازدياد المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات وتأخير الشحن على ساحل الخليج الأميركي مع اقتراب إعصار هارفي، إلى جانب ضيق السوق في الشرق الأوسط أدت إلى رفع توقعات المتعاملين لأسعار عقود البروبان السعودي لشهر أيلول إلى نحو 460 دولارا للطن المتري من نحو 435 دولارا / طن متري.

وأضاف تقرير الوكالة أن السوق تبدو ضيقة جدا وستكون هناك تأخيرات في عمليات التحميل الأمريكية بسبب الإعصار وقد يكون هناك تأخير لمدة أربعة أو خمسة أيام لتحميل بضائع البروبان إلى آسيا من ساحل الخليج الأميركي بسبب إعصار هارفي.

ولفت التقرير إلى تأكيدات التجار إلى أنه من المتوقع أن تبقى المعروضات من الشرق الأوسط ضيقة إلى السوق الآسيوية فيما يخص الغاز الطبيعي المسال، منوها إلى أن مناطق إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة تمتد إلى ما وراء منطقة الخليج الأميركية إلى أجزاء أخرى من الولايات المتحدة ولن تتأثر بالإعصار.

وأضاف التقرير أن هناك حالة من المخاوف من محدودية العرض قبل بداية فصل الشتاء في شمال آسيا، مشيرا إلى توقع ارتفاع أسعار النفط الخام بسبب تداعيات الإعصار الذي سيضرب ساحل الخليج الأميركي.

وتوقع التقرير أن يكون مبيعات البروبان والبيوتان السعوديين في أيلول أضيق نسبيا مقارنة بشهر آب نظرا لوجود المعروض منهما في أسواق آسيا، معتبرا أن هناك الكثير من حالة عدم اليقين بشأن تأثير الإعصار على وضع إمدادات ومخزونات البنزين منوها إلى أن هذا يمكن أن يوفر بعض الفرص، مع احتمالية أن تذهب بعض الشحنات الأوروبية إلى الغرب لتحل محل الشحنات التي عادة ما يتم تحميلها من ساحل الخليج الأميركي.

ونوهت وكالة بلاتس للمعلومات النفطية إلى وجود تباين في السوق تجاه خطة "أوبك" في خفض الإنتاج حيث يؤكد مؤيدو خفض الإنتاج نجاح اتفاق المنتجين مدللين على ذلك بحدوث انخفاض ملحوظ وجيد في مستوى مخزونات النفط الخام، مشيرة إلى أنه في المقابل يوجد بعض المتشككين الذي يشيرون إلى حدوث ارتفاع مطرد في مستوى إنتاج دول "أوبك الذي سجل مستوى قياسيا في تموز الماضي بسبب عدم امتثال بعض الأعضاء لحصص خفض الإنتاج فضلا عن انخفاض الأسعار نسبيا.

- **الديار – الاثنين 28.08.2017**
  - الصين قد تحبط جهود روسيا و"أوبك"في السوق

التفاصيل:

الصين قد تحبط جهود روسيا و"أوبك"في السوق

كتب موقع oilprice المتخصص بأسواق الطاقة، أن الصين قد تحبط محاولات "أوبك" وروسيا بتخفيض المعروض العالمي من النفط الخام.

وبحسب " "oilpriceفإن الصين توجهت إلى شراء النفط بشكل فعال خلال العقد الماضي ما أدى إلى ارتفاع كبير في احتياطياتها النفطية، وهذا ما ساهم بشكل كبير في دعم الأسعار.

ويقدر الخبراء حجم الاحتياطيات الاستراتيجية للصين بنحو 600 مليون برميل حتى مايو 2017.
ولكن يعتقد المحللون أن معظم هذه الواردات يذهب فقط إلى الاحتياطيات، وأنها أصبحت قريبة من الحد الأقصى الذي يمكن أن تستوعبه وحدات التخزين، ما ينبئ بإثارة الفوضى في السوق العالمية.
ووفقا لاستنتاجات المحللين، إذا بدأت واردات النفط في الصين الشعبية بالانخفاض، وهذا، وفقا لهم "أمر لا مفر منه"، فإن الطلب سينخفض، وبالتالي فإن الأسعار ستفقد الدعم الذي تلقته من زيادة شراء الخام من قبل بكين.
وأفادت صحيفة "فايننشال تايمز" أن معدل الزيادة في واردات النفط للصين خلال النصف الثاني من العام قد ينخفض إلى 700 ألف برميل يوميا، وفي العام القادم حتى 100 ألف برميل يوميا. وبحلول نهاية العام المقبل، يمكن ملء مرافق تخزين النفط في الصين إلى الحد الأقصى.
ويتوقع الخبراء أنه في حال عدم تمديد اتفاق خفض إنتاج الخام، فإن دول "أوبك" وروسيا ستعاودان زيادة الإنتاج بعد مارس 2018، ما سيؤدي إلى حرب أسعار ستضر بالمنتجين بالدرجة الأولى.
وتأثر التجار والمستثمرون في سوق النفط بعواقب إعصار "هارفي" بالولايات المتحدة، حيث ارتفعت العقود الآجلة للبنزين بنسبة 6%.

- **النهار – الاثنين 28.08.2017**
  - تراجع أسعار النفط بعد إعصار "هارفي"

التفاصيل:

تراجع أسعار النفط بعد إعصار "هارفي"
تراجعت أسواق النفط بعدما ضرب الإعصار "هارفي" ساحل خليج #المكسيكفي #الولايات_المتحدة الأميركية مطلع الأسبوع، مما أدى إلى توقف العمل في هيوستون وميناءها، بالإضافة إلى تعطل عدد من المصافي وجزء من إنتاج الخام .
ووصلت أسعار البنزين إلى أعلى مستوياتها في عامين إذ أدت السيول العارمة الناجمة عن الإعصار إلى إغلاق مصاف على ساحل خليج المكسيك.
وفي هذا السياق، تراجعت العقود الآجلة للخام الأميركي مع إغلاق مصاف أميركية بما قد يقلص الطلب على الخام الأميركي، وانخفضت عقود برنت أيضًا متخلية عن مكاسبها الناجمة عن إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مطلع الأسبوع.
أما في أسواق النفط العالمية، فانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت سبعة سنتات ما يوازي 0.1 % إلى 52.34 دولار للبرميل. كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 37 سنتًا ما يعادل 0.7 % عن سعر أخر تسوية إلى 47.50 دولار للبرميل.
وفي هذا الإطار، قال تجار إن برنت لقي في وقت سابق دعمًا من إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مما عطل إمدادات الخام.

- **الحياة – الاحد 27.08.2017**
  - شلل في قطاع النفط الليبي بعد تعطيل خط أنابيب

التفاصيل:

شلل في قطاع النفط الليبي بعد تعطيل خط أنابيب
أعلنت «المؤسسة الوطنية للنفط» في ليبيا اليوم (الأحد)، حال «القوة القاهرة» في ثلاثة حقول نفطية في البلاد بعد تعطيل خط أنابيب.
وقال مصدر في الزنتان إن مجموعة مسلحة محلية أغلقت صمامين في خط الأنابيب الواصل إلى حقل «الشرارة» النفطي، أكبر الحقول الليبية، للمطالبة بمزيد من إمدادات الوقود لمنطقة الزنتان وتحسين أوضاعها الاقتصادية.
وقال مهندسون إن حقل الشرارة الذي ينتج حوالى 280 ألف برميل يومياً أُغلق قبل أسبوع، وأعلنت «المؤسسة الوطنية للنفط» حال القوة القاهرة في تحميلات خام «الشرارة» من مرفأ الزاوية، بحسب وثيقة للشركة.
وقال ناطق بسم شركة «الخليج العربي للنفط» (أجوكو) اليوم (الأحد)، إن «المؤسسة الوطنية للنفط» أعلنت حالة القوة القاهرة في حقل الحمادة النفطي بعد تعطيل خط أنابيب، ومن المرجح إغلاق الحقل بالكامل.
وقال مصدران في قطاع النفط حقل «الفيل» النفطي أغلق نظراً لتعطيل خط أنابيب، وأعلنت «المؤسسة الوطنية للنفط» حال القوة القاهرة في صادرات خام مليتة بسبب الإغلاق.

- **الحياة – الاثنين 28.08.2017**

• أرباح قياسية لشركات النفط الصينية
• النفط يتراجع مع تضرر صناعة النفط الأميركية من الإعصار «هارفي»
• أرباح قياسية لشركات النفط الصينية

التفاصيل:

أرباح قياسية لشركات النفط الصينية

دعمت أسعار النفط نتائج الشركات الصينية بمعظمها، إذ أظهرت نتائج شركة «سينوبك» أفضل أرباح نصف سنوية منذ عام 2014، بعد ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وفي الوقت ذاته، أعلنت السلطات الإيرانية ارتفاع صادرات البلد من حقل «بارس» الجنوبي على مدى العام الأخير، اتجهت معظمها إلى الصين واليابان.

وأعلنت «شركة النفط والصناعات الكيماوية الصينية» (سينوبك) أفضل أرباح نصف سنوية لها منذ النصف الثاني من 2014، لتنضم إلى قائمة شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى التي تسجل قفزة في النتائج بفضل الانتعاشة الكبيرة في أسعار الخام منذ العام الماضي.

وفي النصف الأول من السنة، حققت أكبر شركة لتكرير النفط في الصين أرباحاً صافية عائدة للمساهمين بلغت 27.1 بليون يوان (4.08 بليون دولار) بزيادة نسبتها 40.7 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق وفقاً لمعايير المحاسبة الصينية.

وارتفعت الإيرادات 32.6 في المئة إلى 1.166 تريليون يوان. وازدادت الأرباح 40.1 في المئة إلى 27.92 بليون يوان في الفترة ذاتها وفقاً لمعايير المحاسبة العالمية.

وعزت الشركة قوة الأداء إلى ارتفاع أسعار الخام ومبيعات المشتقات النفطية مقارنة بالفترة ذاتها.

وتوقعت «سينوبك» أن يصل إجمالي حجم إنتاج النفط الخام في النصف الثاني من السنة إلى 148 مليون برميل. ولفتت إلى أن «من المتوقع أن يستمر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية عند مستويات منخفضة حتى نهاية السنة، وأن يستمر النمو السريع في حجم الطلب على الغاز الطبيعي بالصين في ظل التغييرات الهيكلية في قطاع الطاقة في البلد.

وسبق لـ «بتروتشاينا» الصينية أن أعلنت تسجيل زيادة ملحوظة في أرباحها في النصف الأول من السنة «تفوق ألفين في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي، نتيجة انتعاش أسعار النفط».

وأشارت إلى أنها ستوزع العائدات بالكامل على المساهمين من خلال حصص أرباح نقدية. ووصلت أرباح «بتروتشاينا» الصافية في الأشهر الستة الأولى من السنة، إلى 12.67 بليون يوان (1.9 بليون دولار)، مقارنة بـ 531 مليوناً فقط في النصف الأول من العام الماضي، وفقاً لما ورد في تقرير رفعته الشركة إلى بورصة هونغ كونغ.

إلى ذلك، أكد رئيس إدارة الجمارك الإيرانية أحمد بور حيدر أمس، أن صادرات إيران من حقل «بارس» الجنوبي، أكبر حقل غاز في العالم، زادت 12 في المئة على مدى العام الأخير.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عنه قوله إن «الحقل صدر مكثفات غاز بنحو 6.9 بليون دولار بزيادة في القيمة نسبتها 28 في المئة على أساس سنوي». وأضاف أن «الصادرات شملت أيضاً الميثانول والبروبان والبولي إيتيلين». واتجه الجزء الأكبر من صادرات الحقل إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا وتركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة والكويت.

ووقعت «توتال» الفرنسية اتفاقاً مع طهران الشهر الماضي لتطوير المرحلة الحادية عشرة من الحقل، لتصبح بذلك أول شركة طاقة غربية كبرى تستثمر في إيران منذ رفع العقوبات عنها. وستتولى الشركة الفرنسية الإدارة بحصة قدرها 50.1 في المئة إلى جانب «سي إن بي سي» الصينية للنفط والغاز المملوكة للدولة التي تحوز 30 في المئة، و«بتروبارس» التابعة لـ «شركة النفط الوطنية الإيرانية» بحصة 19.9 في المئة.

النفط يتراجع مع تضرر صناعة النفط الأميركية من الإعصار «هارفي»

تراجعت أسواق النفط اليوم (الاثنين) بعدما ضرب الإعصار هارفي ساحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة مطلع الأسبوع، ما أدى إلى توقف العمل في هيوستون وميناءها كما تعطل عدد من المصافي وجزء من إنتاج الخام.

وسجلت أسعار البنزين أعلى مستوياتها في عامين، إذ أدت السيول العارمة الناجمة عن الإعصار لإغلاق مصاف على ساحل خليج المكسيك.

وفي أسواق الخام تراجعت العقود الآجلة للخام الأميركي مع إغلاق مصاف أميركية بما قد يقلص الطلب على الخام الأميركي، ونزلت عقود «برنت» أيضا متخلية عن مكاسبها الناجمة عن إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مطلع الأسبوع.

و«هارفي» أقوى إعصار يضرب تكساس فيما يزيد على 50 عاما، وأسفر عن مقتل شخصين على الأقل وحدوث سيول عارمة.

وفي أسواق النفط العالمية نزل خام القياس العالمي مزيج «برنت» سبعة سنتات (ما يعادل 0.1 في المئة) إلى 52.34 دولار للبرميل. وقال تجار إن «برنت» لقي في وقت سابق دعماً من إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مما عطل إمدادات الخام.

وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 37 سنتاً (ما يعادل 0.7 في المئة) عن سعر أخر تسوية إلى 47.50 دولار للبرميل

أرباح قياسية لشركات النفط الصينية

دعمت أسعار النفط نتائج الشركات الصينية بمعظمها، إذ أظهرت نتائج شركة «سينوبك» أفضل أرباح نصف سنوية منذ عام 2014، بعد ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وفي الوقت ذاته، أعلنت السلطات الإيرانية ارتفاع صادرات البلد من حقل «بارس» الجنوبي على مدى العام الأخير، اتجهت معظمها إلى الصين واليابان.

وأعلنت «شركة النفط والصناعات الكيماوية الصينية» (سينوبك) أفضل أرباح نصف سنوية لها منذ النصف الثاني من 2014، لتنضم إلى قائمة شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى التي تسجل قفزة في النتائج بفضل الانتعاشة الكبيرة في أسعار الخام منذ العام الماضي.

وفي النصف الأول من السنة، حققت أكبر شركة لتكرير النفط في الصين أرباحاً صافية عائدة للمساهمين بلغت 27.1 بليون يوان (4.08 بليون دولار) بزيادة نسبتها 40.7 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق وفقاً لمعايير المحاسبة الصينية.

وارتفعت الإيرادات 32.6 في المئة إلى 1.166 تريليون يوان. وازدادت الأرباح 40.1 في المئة إلى 27.92 بليون يوان في الفترة ذاتها وفقاً لمعايير المحاسبة العالمية.

وعزت الشركة قوة الأداء إلى ارتفاع أسعار الخام ومبيعات المشتقات النفطية مقارنة بالفترة ذاتها.

وتوقعت «سينوبك» أن يصل إجمالي حجم إنتاج النفط الخام في النصف الثاني من السنة إلى 148 مليون برميل. ولفتت إلى أن «من المتوقع أن يستمر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية عند مستويات منخفضة حتى نهاية السنة، وأن يستمر النمو السريع في حجم الطلب على الغاز الطبيعي بالصين في ظل التغييرات الهيكلية في قطاع الطاقة في البلد.

وسبق لـ «بتروتشاينا» الصينية أن أعلنت تسجيل زيادة ملحوظة في أرباحها في النصف الأول من السنة «تفوق ألفين في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي، نتيجة انتعاش أسعار النفط».

وأشارت إلى أنها ستوزع العائدات بالكامل على المساهمين من خلال حصص أرباح نقدية. ووصلت أرباح «بتروتشاينا» الصافية في الأشهر الستة الأولى من السنة، إلى 12.67 بليون يوان (1.9 بليون دولار)، مقارنة بـ 531 مليوناً فقط في النصف الأول من العام الماضي، وفقاً لما ورد في تقرير رفعته الشركة إلى بورصة هونغ كونغ.

إلى ذلك، أكد رئيس إدارة الجمارك الإيرانية أحمد بور حيدر أمس، أن صادرات إيران من حقل «بارس» الجنوبي، أكبر حقل غاز في العالم، زادت 12 في المئة على مدى العام الأخير.
ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عنه قوله إن «الحقل صدر مكثفات غاز بنحو 6.9 بليون دولار بزيادة في القيمة نسبتها 28 في المئة على أساس سنوي». وأضاف أن «الصادرات شملت أيضاً الميثانول والبروبان والبولي إيتيلين». واتجه الجزء الأكبر من صادرات الحقل إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا وتركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة والكويت.
ووقعت «توتال» الفرنسية اتفاقاً مع طهران الشهر الماضي لتطوير المرحلة الحادية عشرة من الحقل، لتصبح بذلك أول شركة طاقة غربية كبرى تستثمر في إيران منذ رفع العقوبات عنها.
وستتولى الشركة الفرنسية الإدارة بحصة قدرها 50.1 في المئة إلى جانب «سي إن بي سي» الصينية للنفط والغاز المملوكة للدولة التي تحوز 30 في المئة، و«بتروبارس» التابعة لـ «شركة النفط الوطنية الإيرانية» بحصة 19.9 في المئة.

- **جريدة الجريدة – الاثنين 28.08.2017**

• النفط يتراجع مع تضرر صناعة النفط الأمريكية من الإعصار «هارفي»

التفاصيل:

النفط يتراجع مع تضرر صناعة النفط الأمريكية من الإعصار «هارفي»
تراجعت أسواق النفط اليوم الاثنين بعدما ضرب الإعصار هارفي ساحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة مطلع الأسبوع مما أدي لتوقف العمل في هيوستون وميناءها كما تعطل عدد من المصافي وجزء من إنتاج الخام.
وسجلت أسعار البنزين أعلى مستوياتها في عامين إذ أدت السيول العارمة الناجمة عن الإعصار لإغلاق مصاف على ساحل خليج المكسيك.
وفي أسواق الخام تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي مع إغلاق مصاف أمريكية بما قد يقلص الطلب على الخام الأمريكي، ونزلت عقود برنت أيضا متخلية عن مكاسبها الناجمة عن إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مطلع الأسبوع.
وهارفي أقوى إعصار يضرب تكساس فيما يزيد على 50 عاما، وأسفر عن مقتل شخصين على الأقل وحدوث سيول عارمة.
وفي أسواق النفط العالمية نزل خام القياس العالمي مزيج برنت سبعة سنتات ما يوازي 0.1 في المئة إلى 52.34 دولار للبرميل. وقال تجار إن برنت لقي في وقت سابق دعما من إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مما عطل إمدادات الخام.
وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتا ما يعادل 0.7 في المئة عن سعر أخر تسوية إلى 47.50 دولار للبرميل.

- **الجزيرة – الاثنين 28.08.2017**
  - الإعصار يعطل نصف مليون برميل من نفط أميركا

التفاصيل:

الإعصار يعطل نصف مليون برميل من نفط أميركا
قال مكتب السلامة والبيئة في الولايات المتحدة أمس السبت إن نحو 25% من إنتاج النفط الأميركي في خليج المكسيك توقف بسبب إعصار هارفي.
وتمثل هذه النسبة نحو 428 ألف برميل يوميا من إجمالي 1.75 مليون برميل نفط تضخ يوميا من تلك المنطقة.
كما ذكر المكتب أن الإعصار أدى إلى توقف نحو 26% من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك، أي نحو 835 مليون قدم مكعبة يوميا.
وضرب الإعصار الساحل الأميركي برياح عاتية بلغت سرعتها 209 كلم/ساعة، وهو أقوى إعصار يجتاح ولاية تكساسمنذ أكثر من خمسين عاما.
وقد أغلقت السلطات الأميركية وشركات الطاقة العديد من مصافي النفط والمرافئ ومنشآت الإنتاج البرية والبحرية وبنى تحتية أخرى قبل وصول الإعصار.
وارتفعت أسعار النفط العالمية بنحو 1% يوم الجمعة مع تأهب منطقة الساحل الأميركي على خليج المكسيك لمواجهة إعصار هارفي، وبسبب تراجع الدولار الأميركي أيضا.

- **صحيفة الاقتصادية – الاثنين 28.08.2017**
  - النفط يتراجع بعد تضرر صناعة النفط الأمريكية من إعصار هارفي
  - وزير النفط الفنزويلي يزور روسيا والسعودية قبيل اجتماع "أوبك"
  - »وود ماكينزي»: الأسواق بحاجة إلى إضافة 20 مليون برميل نفط يوميا حتى 2026

التفاصيل:

النفط يتراجع بعد تضرر صناعة النفط الأمريكية من إعصار هارفي
تراجعت أسواق النفط اليوم الاثنين بعدما ضرب الإعصار هارفي ساحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة مطلع الأسبوع مما أدي لتوقف العمل في هيوستون وموانئها كما تعطل عدد من المصافي وجزء من إنتاج الخام.
وسجلت أسعار البنزين أعلى مستوياتها في عامين إذ أدت السيول العارمة الناجمة عن الإعصار لإغلاق مصاف على ساحل خليج المكسيك.
وفي أسواق الخام تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي مع إغلاق مصاف أمريكية بما قد يقلص الطلب على الخام الأمريكي، ونزلت عقود برنت أيضا متخلية عن مكاسبها الناجمة عن إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مطلع الأسبوع.
وهارفي أقوى إعصار يضرب تكساس فيما يزيد على 50 عاما، وأسفر عن مقتل شخصين على الأقل وحدوث سيول عارمة.
وفي أسواق النفط العالمية نزل خام القياس العالمي مزيج برنت سبعة سنتات ما يوازي 0.1 في

المئة إلى 52.34 دولار للبرميل. وقال تجار إن برنت لقي في وقت سابق دعما من إغلاق خطوط أنابيب في ليبيا مما عطل إمدادات الخام.
وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتا ما يعادل 0.7 في المئة عن سعر أخر تسوية إلى 47.50 دولار للبرميل.

وزير النفط الفنزويلي يزور روسيا والسعودية قبيل اجتماع "أوبك"
قالت وكالة تاس للأنباء نقلا عن وزير النفط الفنزويلي إيولوخيو ديل بينو اليوم الاثنين إن الوزير سيزور روسيا والسعودية قبل اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض المنتجين المستقلين المقرر يوم 22 سبتمبر أيلول في فيينا.
وقالت الوكالة إن الوزير الفنزويلي سيناقش أثناء اجتماعه مع نظيره الروسي ألكسندر نوفاك تنفيذ اتفاق أوبك لخفض الإنتاج العالمي و"إجراء تعديلات إذا اقتضى الأمر"، دون الخوض في تفاصيل .

»وود ماكينزي»: الأسواق بحاجة إلى إضافة 20 مليون برميل نفط يوميا حتى 2026
أكدت شركة "وود ماكينزي" الدولية المتخصصة في استشارات الطاقة أن أسعار النفط مرشحة للارتفاع بقوة حتى عام 2020، مشيرة إلى أن الطلب العام على الخام سيستمر في النمو حتى 2029 وإن كان بوتيرة أبطأ من ذي قبل.
وأضافت الشركة - في تقرير حديث لها - أن توقعات المعروض النفطي تؤكد أنه سيلزم إضافة أكثر من 20 مليون برميل يوميا من الإنتاج الجديد حتى عام 2026 من أجل مواجهة انخفاض الإنتاج الطبيعي بسبب نضوب الحقول، منوهة إلى ضرورة العمل على تلبية نمو الطلب على الوجه الصحيح.
ووفقا لتقرير "وود ماكينزي" فإن نصف احتياجات الطلب فقط سوف يمكن توفيرها من خلال المشاريع الجارية حاليا وسيحتاج النصف الآخر إلى الاستثمار في مشاريع جديدة لا يزال يتعين إطلاقها.
وأشار التقرير إلى أن عديدا من المشاريع النفطية الجديدة المخطط لها لا تزال تعتبر غير اقتصادية في ظل بقاء أسعار النفط حول مستوى 50 دولارا للبرميل، ما يجعل فرص خروجها للنور غير واضحة في الوقت القريب.
وحذر التقرير من أن مشاريع تنمية حقول النفط (غير الأمريكية) تتطلب ببساطة من خمس إلى ثماني سنوات كي تكتمل، مشيرا إلى أن هذا يعني أن بذور أزمة في العرض على الأرجح ستحدث في الفترة بين أعوام 2020-2022.
وذكر التقرير أنه بطبيعة الحال، يمكن أن يحدث عدد من الأشياء التي من شأنها أن تحول دون حدوث أزمة إمدادات النفط، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، وعلى سبيل المثال، قد يكون نمو الطلب على النفط أقل من المتوقع في الوقت الحاضر، حيث إن نمو الطلب على الطاقة كان دون التوقعات بالفعل خلال أعوام 2014 و2015 و2016 ويمكن أن يخيب آمال السوق مرة أخرى في عام 2017.
في سياق متصل، توقع مختصون نفطيون استمرار ارتفاع أسعار الخام خلال الأسبوع الحالي بعد أن اختتم الأسبوع الماضي على مكاسب بنحو 1 في المائة نتيجة تداعيات إعصار هارفي في الولايات المتحدة الذى أدى إلى إغلاق وتجميد نشاط عديد من المصافي في تكساس، حيث من المتوقع أن تستمر تأثيراته حتى منتصف الأسبوع الحالي.
ومن المتوقع أن تتلقى أسعار النفط دعما من استمرار تراجع المخزونات النفطية وانخفاض الدولار

الأمريكي أمام بقية العملات الرئيسة الذي يعزز أسعار النفط وفق العلاقة العكسية بينهما.
ويتلقى السوق دعما من تكثيف جهود منظمة أوبك نحو رفع التزام المنتجين بخفض الإنتاج خاصة بعدما كشف الاجتماع الفني الأخير في فيينا عن ارتفاع نسبة الالتزام إلى 94 في المائة وتوقعات ضم ليبيا ونيجيريا إلى الاتفاق مع احتمال مد العمل به إلى ما بعد آذار (مارس) 2018.
وفي هذا الإطار، يقول لـ "الاقتصادية"، جوي بروجي مستشار شركة "توتال" العالمية للطاقة، إن أسعار النفط مرشحة للنمو خلال الأسبوع الحالي نتيجة تأثيرات إعصار هارفي الذي تسبب في توقف نحو 25 في المائة من إنتاج النفط في خليج المكسيك، مشيرا إلى أن هذا الأمر قلل كثيرا من تخمة المعروض في الأسواق ودفع الأسعار نحو تسجيل ارتفاعات جديدة قد تستمر على مدار الأسبوع والأسابيع اللاحقة.
وأوضح بروجي أن الإنتاج الأمريكي من النفط الذي يبلغ نحو 9.5 مليون برميل يوميا فقد بشكل مفاجئ نحو مليوني برميل يوميا؛ وهي نسبة كبيرة ومؤثرة انعكست بشكل فوري على الأسعار، حيث ارتفعت 1 في المائة يوم الجمعة الماضي قبل بداية الإعصار ومن المتوقع أن ترتفع أكثر مع فتح الأسواق اليوم خاصة أن هذا الإعصار هو الأقوى على مدار عشر سنوات.
ومن جانبه، تتفق تي يتينج مدير المعادن والمياه في شركة "إي أيه سنجابور" مع التخوفات الدولية الناجمة عن ضعف الاستثمارات النفطية وتأثيرها على تأمين المعروض النفطي مستقبلا خاصة إذا حدثت طفرة موازية في نمو الطلب بشكل واسع وهو أمر متوقع خاصة من الاقتصادات الآسيوية الناشئة بقيادة الهند وباكستان وفيتنام وغيرها.
وأضافت لـ "الاقتصادية"، أن الكثير من شركات الطاقة الدولية العملاقة مشغولة بقضية الاستمرار في الاستثمار مهما تفاقمت تحديات السوق وأيضا دول أوبك تتمتع بقدرات تنافسية عالية في هذا المجال وقدرات واسعة على الاستثمار في ظل الأسعار المنخفضة، حيث يسيطر على القطاع النفطي في دول أوبك شركات وطنية مدعومة مباشرة من الدولة.
وأشارت يتينج إلى أن شركات مثل بريتيش بتروليوم "بي بي" و"شتات أويل" نجحت بالفعل من خلال التقنيات الحديثة في توفير مبالغ كبيرة من تكاليف التطوير الجديدة ونتيجة لذلك يمكن أن يقود هذا الأمر إلى إضافة مزيد من المشاريع النفطية المهمة المعززة لمستقبل العرض.
ومن ناحيته، أوضح لـ "الاقتصادية"، رالف فالتمان المحلل بشركة "إكسبرو" للخدمات النفطية، أن فرض الإدارة الأمريكية عقوبات مالية جديدة على فنزويلا تشمل حظر شراء سندات شركات النفط يزيد الأعباء على قطاع النفط الفنزويلي ويهدد بمزيد من التراجعات الحادة والموجعة لهذا القطاع الحيوي في اقتصاد البلاد.
وأضاف فالتمان أن أسعار النفط تتعرض حاليا لتأثير عديد من العوامل القوية التي تدفعها في اتجاه الارتفاعات القياسية ومنها العقوبات على فنزويلا وأيضا انكماش الإنتاج الأمريكي بسبب تأثيرات إعصار هارفي المدمر وسرعة السحب من المخزونات النفطية خاصة في الولايات المتحدة وتباطؤ نمو الحفارات.
وأشار فالتمان إلى أن فنزويلا أعادت وزير النفط السابق أوليخيو ديل بينو إلى مهام عمله نظرا لما يتمتع به من قدرات تفاوضية أقوى خاصة مع بقية الأعضاء في منظمة أوبك، ما يعزز التعاون المشترك للمنتجين لإنعاش سوق النفط بالتعاون مع المنتجين المستقلين.
وكانت أسعار النفط قد ارتفعت بنحو 1 في المائة في ختام الأسبوع الماضي مع تراجع الدولار وتأهب منطقة الساحل الأمريكي على خليج المكسيك للإعصار هارفي الذي قد يصبح أكبر عاصفة تضرب البر الأمريكي الرئيس في أكثر من عشر سنوات.
وانخفض الدولار، عملة تسعير النفط، بعد أن خلت كلمة جانيت ييلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) خلال المؤتمر السنوي لمسؤولي البنوك المركزية في جاكسون هول من أي إشارة إلى السياسة النقدية الأمريكية.
وبحسب "رويترز"، فقد ارتفعت العقود الآجلة للخام الأمريكي 44 سنتا بما يعادل 0.9 في المائة ليتحدد سعر التسوية عند 47.87 دولار للبرميل لكنها ختمت الأسبوع منخفضة 1.3 في المائة،

وأغلق خام برنت مرتفعا 37 سنتا أو 0.7 في المائة عند 52.41 دولار لكنه فقد 0.6 في المائة على مدار الأسبوع.

- **صحيفة الاقتصادية – الاحد 27.08.2017**
  - توقف نحو 22 % من إنتاج أمريكا النفطي بخليج المكسيك بسبب العاصفة هارفي
  - حظر سير وإنتاج سيارات الديزل يواجه رفضا في ألمانيا
  - البترول الوطنية الكويتية تخطط لإنفاق 3.5 مليار دينار على مدى 5 سنوات

التفاصيل:

توقف نحو 22 % من إنتاج أمريكا النفطي بخليج المكسيك بسبب العاصفة هارفي

قال مكتب السلامة والإنفاذ البيئي التابع لوزارة الداخلية الأمريكية إن نحو 22 في المئة من إنتاج الولايات المتحدة من النفط بخليج المكسيك توقف بسبب العاصفة المدارية هارفي.

وارتفعت مستويات الإنتاج بشكل طفيف عن يوم السبت عندما توقف نحو 25 في المئة من إنتاج خليج المكسيك من النفط.

وبلغ حجم الإنتاج الذي توقف اليوم الأحد نحو 378633 برميلا من النفط يوميا من بين نحو 1.75 مليون برميل يوميا يتم إنتاجها من خليج المكسيك. وقال المكتب إن نحو 26 في المئة من إنتاج خليج المكسيك من الغاز الطبيعي توقف أو نحو 828 مليون قدم مكعبة يوميا.

وتم إخلاء نحو 105 منصات في خليج المكسيك حتى الآن بسبب هارفي أو نحو 14.3 في المئة من المنصات الموجودة في المنطقة وقال المكتب إن نصف منصات الحفر في الخليج مازالت خالية .

حظر سير وإنتاج سيارات الديزل يواجه رفضا في ألمانيا

قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أمس "إن الأشخاص الذين اشتروا سيارات الديزل لا ينبغي أن يدفعوا ثمن هذه الفضيحة"، مؤكدة أن حكومتها ستبذل كافة الجهود للحيلولة دون حظر سير هذه السيارات.

وبحسب "الألمانية"، فقد ذكرت ميركل التي كانت تتحدث خلال فعاليات الترويج الانتخابي في مدينة كفيدلينجبورج في ولاية سكسونيا-شرقي ألمانيا، أنه تتعين معالجة الأخطاء والحفاظ على أماكن العمل في قطاع صناعة السيارات الألماني، مؤكدة أنها ستبذل ما في وسعها لجعل عبارة "صنع في ألمانيا" مرتبطة في المستقبل أيضا بالسيارات الألمانية.

وكان المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر قد اتهم خليفته أنجيلا ميركل بتجاهل واجبات منصبها بالذهاب في عطلة بدلا من أن ترأس محادثات بشأن انبعاثات المركبات التي تعمل بوقود الديزل تهدف إلى تحسين سمعة قطاع صناعة السيارات الحيوي.

ويتقدم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تنتمي إليه ميركل بفارق كبير في استطلاعات الرأي قبيل الانتخابات المقررة يوم 24 أيلول (سبتمبر)، لكن حكومتها تعرضت لضغوط متزايدة لعدم

بذل ما فيه الكفاية للحد من التلوث الذي تسببه المركبات بعد فضيحة انبعاثات، ولقربها الشديد من صناع السيارات.
وفي "قمة الديزل" في برلين يوم الثاني من آب (أغسطس) عندما كانت ميركل تقضي عطلة مدتها ثلاثة أسابيع اتفق ساسة وصناع سيارات على تغيير برمجيات محركات 5.3 مليون سيارة تستخدم وقود الديزل.
لكن المدافعين عن البيئة رفضوا الخطة باعتبارها جاءت متأخرة وغير كافية لتحقيق المطلوب، وطرحت هذه الخطة بعد نحو عامين من اعتراف شركة فولكسفاجن لصناعة السيارات بالغش في اختبارات أمريكية على انبعاثات وقود الديزل.
وأوضح شرودر المنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي خلفته ميركل بعد انتخابات فازت فيها بفارق ضئيل في عام 2005 في حديث لصحيفة بليك السويسرية الشعبية "لا أريد أن أفسد عطلة أحد. لكنني كنت لأتحمل المسؤولية هنا. فهذا أمر في غاية الأهمية". وكان الوزراء يخشون إغضاب أصحاب 15 مليون سيارة تعمل بوقود الديزل وإلحاق الضرر بالصناعة التي تعد أكبر قطاع للتصدير في البلاد ويوفر نحو 800 ألف فرصة عمل، وفي الاجتماع الذي عقد هذا الشهر امتنع الساسة عن المطالبة بتعديلات ميكانيكية مكلفة على المحركات وأنظمة العادم في هذه السيارات، وأشار شرودر العضو السابق في مجلس الاستشاريين في شركة فولكسفاجن إلى أنه لو كان في مكان ميركل لاتخذ موقفا أكثر صرامة.
من جهتها، أعربت بريجيته تسيبريس، وزيرة الاقتصاد الألمانية، عن رفضها القاطع لوقف إنتاج محركات الديزل، وذلك في ضوء أزمة التلاعب في قيم عوادم سيارات تعمل بهذا النوع من المحركات.
وذكرت تسيبريس، خلال فعاليات اليوم المفتوح لمؤتمر الصحافة الاتحادي أمس، أنه من الممكن مواصلة تحديث هذه السيارات بإنتاج أنواع نظيفة من المحركات "لأن الديزل هو محرك جيد، وقد ساءت سمعته بعض الشيء، لكن هذا ليس صحيحا."
وفي ردها على سؤال حول ما إذا كانت لا ترى أن من الممكن الدخول في ائتلاف مع الخضر نظرا لاشتراطهم لتشكيل ائتلاف، التخلي عن محركات الاحتراق الأحفوري بحلول 2030، قالت تسيبريس "إن هناك فرصا بالنسبة إلى الجميع للاتفاق على الدخول في ائتلاف ومن بين هؤلاء الخضر أيضا، لأن جوهر المفاوضات يتمثل في التخلي عن مواقف تم اتخاذها أثناء المعركة الانتخابية."
ورأت تسيبريس أن محرك الديزل يصدر عنه عادم ضئيل من ثاني أكسيد كربون، كما أن أكاسيد النتيروجين تم تحييدها على نطاق واسع من خلال إضافة اليوريا في أحدث مراحل التطوير، ولهذا السبب دعت الوزيرة الألمانية إلى أن يتبنى كل من قطاع صناعة السيارات والساسة موقفا مشتركا مفاده "لا تشيطنوا الديزل بل أعلوا من مكانته وواصلوا تطويره أفضل."
وأعربت تسيبريس عن اعتقادها بأن شركات السيارات تسببت بغش قيم العوادم في فقدان الاقتصاد الألماني برمته مصداقيته، "فكل المنتجات التي تحمل شعار صنع في ألمانيا، أضيرت بسبب ذلك في مكانتها بعض الشيء". ورأت السياسية الاشتراكية أن أفضل طريقة لشركات صناعة السيارات لإصلاح هذا الأمر هو أن تنتج محركات نظيفة وملائمة، لافتة إلى أن هذا لا يسري فقط على المحركات الكهربائية فحسب بل كذلك على المحركات البديلة بشكل عام ومنها على سبيل المثال محركات الوقود الصناعي والغاز والهيدورجين. وتفجرت فضيحة العوادم في أيلول (سبتمبر) 2015 عندما اعترفت شركة فولكسفاجن الألمانية لصناعة السيارات بتثبيت برنامج كمبيوتر معقد في أكثر من 11 مليون سيارة في مختلف أنحاء العالم لتقليص كميات العادم المنبعثة من السيارات أثناء الاختبارات مقارنة بكميات العادم الحقيقية المنبعثة أثناء السير في ظروف التشغيل الطبيعية.

البترول الوطنية الكويتية تخطط لإنفاق 3.5 مليار دينار على مدى 5 سنوات

قال محمد المطيري الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية اليوم الأحد إن شركة التكرير المملوكة للدولة تخطط لإنفاق نحو 3.5 مليار دينار (11.6 مليار دولار) في الفترة من 2018-2023.

ونقلت صحيفة الراي الكويتية عن المطيري قوله إن الخطة تتضمن استكمال مشروعات والبدء في أخرى جديدة. وتقوم الشركة بتطوير مشروع "الوقود البيئي" الذي يتضمن تحديث وتوسعة إثنتين من أكبر مصافيها لصنع منتجات عالية الجودة مثل وقود الديزل والكيروسين للتصدير. وقال المطيري إن من المتوقع صرف الدفعة الأولى من قرض بقيمة 6.25 مليار دولار من مقرضين دوليين بنهاية سبتمبر أيلول. وستغلق شركة البترول الوطنية مصفاة الشعيبة القديمة التي تبلغ طاقتها 200 ألف برميل يوميا. وقال المطيري إنه تم الإنتهاء من إحصاء وتقييم وحدات مصفاة الشعيبة تمهيدا لبيعها.

- **The Daily Star – Monday 28.08.2017**
  - Libya's oil disruptions widen as two more fields halt output

Details:

Libya's oil disruptions widen as two more fields halt output

Two more oil fields in Libya are being closed after an armed group took over pipelines to both deposits, further disrupting the OPEC nation's plan to boost crude production. El Feel, or the Elephant, stopped production, Wessam Al-Messmari, an office manager for the Petroleum Facilities Guard that is protecting the field, said Sunday by phone. State-run National Oil Corp. declared force majeure at the deposit, according to a person familiar with the situation who asked not to be identified because the information is private.

The Hamada oil field will gradually stop pumping through Monday because of the pipeline closing, Arabian Gulf Oil Co. spokesman Omran al-Zwai said Sunday. Force majeure was also declared on Hamada, he said. Force majeure is a legal clause protecting a party from liability if it can't fulfill a contract for reasons beyond its control. An armed group closed the pipelines to Hamada and El Feel, according to a person familiar with the situation.

Libya revived oil production and exports before the recent disruptions. In July, crude production was at a four-year high and exports were the most in three years, according to data compiled by Bloomberg. While the expansion has helped Libya's oil-dependent economy, the Organization of Petroleum Exporting Countries is trying to cut global supplies. That effort has been undermined by recovering output at OPEC members Libya and Nigeria.

Libya's biggest field, Sharara, has been shut for about a week after an armed group closed the pipeline linking the deposit to an export terminal, Messmari said at the time. The field is still not pumping, a person familiar with the matter said Sunday.

Libya holds Africa's largest crude reserves and pumped 1.02 million barrels a day in July. It was producing 1.6 million barrels a day before a 2011 revolt and Western intervention led to fighting between rival governments and militias.

El Feel is operated by a joint venture between Italy's Eni SpA and Libya's NOC. It has an output capacity of 90,000 barrels a day. Sharara, which has a production capacity of 330,000 barrels a day, is run by a joint venture between Libya's NOC and Repsol SA, Total SA, OMV AG and Statoil ASA.

- **Reuters – Sunday 27.08.2017**
  - About 22 percent of U.S. Gulf oil output offline due to Harvey

Details:

About 22 percent of U.S. Gulf oil output offline due to Harvey

HOUSTON: About 22 percent of U.S. Gulf of Mexico oil production is offline due to Tropical Storm Harvey, the U.S. Department of the Interior's Bureau of Safety and Environmental Enforcement (BSEE) said Sunday.

Output levels rose slightly from Saturday, when roughly 25 percent of Gulf oil output was offline.

The amount of production offline on Sunday was roughly 378,633 barrels of oil per day out of the roughly 1.75 million bpd pumped from the Gulf.

About 26 percent of Gulf natural gas production is offline, or about 828 million cubic feet (23.4 million cubic meters) per day, BSEE said.

Roughly 105 platforms have been evacuated in the Gulf so far as a result of Harvey, about 14.3 percent of those in the region. Half of the drilling rigs in the Gulf remain evacuated, BSEE said.

BSEE tabulates the data by polling 30 Gulf operators.